العرب
الثلاثاء 2020/03/03
السنة 42 العدد 11635

العتبة الانتخابية آخر أوراق إسلاميي تونس للتغول في الحكم

أحزاب ومنظمات ترفض تعديل القانون الانتخابي وتتهم النهضة بالمناورة

أبدت أحزاب ومنظمات تونسية رفضها تعديل القانون الانتخابي عبر اعتماد عتبة 5 في المئة في الانتخابات التشريعية، متهمة حركة النهضة صاحبة المبادرة بالمناورة عبر هذه الورقة للتغول في الحكم.

النهضة مستمرة في مناوراتها

تونس – استبقت أحزاب ومنظمات تونسية مناقشة البرلمان الثلاثاء تعديل القانون الانتخابي، لتعلن رفضها المبدئي إدراج عتبة 5 في المئة في الانتخابات التشريعية.

وأعلنت أحزاب ومنظمات وجمعيات وهي 12 جمعيّة ومنظّمة وطنيّة و6 أحزاب و13 شخصيّة وطنيّة ونواب بالبرلمان، في بيان رسمي الاثنين، رفضهم هذا التعديل الذي تقدمت به حركة النهضة لإضراره بتنوع المشهد السياسي في البلد، ورأوا أنه يأتي ضمن "مناورة سياسيّة، وليس في إطار البحث عن تطوير منظومة الحكم والحوكمة والمحافظة على المسار الديمقراطي".

ووفق ما ذكره رئيس مجلس شورى حركة النهضة عبدالكريم الهاروني آنذاك، أثناء أزمة تشكيل الحكومة برئاسة إلياس الفخفاخ، فإن مقترح تعديل القانون الانتخابي هو مبادرة تشريعيّة تقدّمت بها كتلة حركة النهضة بالبرلمان نهاية يناير الماضي تحسّبا لانتخابات تشريعيّة مبكّرة.

ويرفع التعديل المقترح العتبة الانتخابية المعتمدة للفوز بمقعد في البرلمان من 3 في المئة من مجموع أصوات الدائرة الانتخابية إلى 5 في المئة من مجموع الأصوات، ما يعني تقوية الأحزاب الكبيرة التي تحتل المراتب الأولى على حساب الأحزاب الصغيرة. ومنذ إعلانه، خلف تعديل القانون الانتخابي جدلا في البرلمان بين أحزاب مؤيدة وأخرى معارضة.

وشرح أستاذ القانون الدستوري أمين محفوظ لـ"العرب" الغاية من اعتماد العتبة الانتخابية. وأشار إلى أن "العتبة الانتخابية تسمح بتقليص المستفيدين من البقايا عند توزيع المقاعد بحرمانهم بالتواجد في البرلمان، ما يعني تعزيز مكانة الأحزاب التي تتبوأ المراتب الأولى".واستدرك "هذا لا يؤدي إلى توفير أغلبية مطلقة، من يبحث عن العتبة يبحث عن تعزيز مكانته دون الفوز بالأغلبية".

وبرر محفوظ الالتجاء إلى الترفيع في العتبة الانتخابية نتيجة تبعات التمثيل النسبي على الاستقرار السياسي في تونس، لافتا إلى "الصعوبات الدائمة في تشكيل الحكومة، الذي يفرز تحالفا حكوميا هشا بين أعداء الحملة الانتخابية، ما يعطل العمل الحكومي ويعيق الاستجابة لمطالب الشارع".

وأثار توقيت اقتراح النهضة لهذه المبادرة تساؤلات عن دوافعها الحقيقية، وفيما تزعم النهضة أن التعديل يهدف للحد من ظاهرة السياحة الحزبية وحالة التشتت بالبرلمان، إلا أنه بحسب المتابعين، يعد آخر أوراق النهضة التي تطمح من ورائه إلى إضعاف خصومها والتغول في الحكم.

وقال محفوظ "تطمح النهضة إلى الفوز بسبعين مقعدا دون الفوز بأغلبية مطلقة التي تستوجب الحصول على 109 مقاعد"، ورأى "أن الحركة تريد أن تحكم من وراء الستار".

ونددت أحزاب مثل الحزب الحر الدستوري باستعمال النهضة لهذه المبادرة لتخويف بعض الأحزاب في وقت ما من شبح الانتخابات المبكرة، واستغلالها الأزمة الحكومية للسيطرة على المشهد السياسي والحزبي.

وأشار السياسي التونسي والنائب السابق صحبي بن فرج لـ"العرب" إلى أن كل تعديل قانون يخدم مصلحة حزب معين لا يمكن أن يحقق أهدافه.

ورأى أن "العتبة الانتخابية مجرد حل جزئي وعلى العكس ستعقد المشهد السياسي أكثر"، وتابع "صحيح أن ذلك سيحد من التشتت لكن في النهاية سيجعل هناك أغلبية بأصوات غير محسوبة وأقلية تتحكم في المشهد، الأمر الذي يخلق حالة من عدم التوازن".

واعتبر بن فرج أن الترفيع في العتبة الانتخابية يخدم حسابيا مصلحة حركة النهضة. وشرح بالقول "بإدراج الخمس في المئة سيقع إنقاص عدد مقاعد خصومها وإضافتها إليها".

ويجمع معارضو العتبة الانتخابية على تهديدها للمسار الديمقراطي وتغييبها للتنوع الحزبي، إذ ستزيد الأحزاب الحاكمة، أي النهضة صاحبة أكبر تمثيل برلماني، قوة فيما ستزيد الأحزاب المعارضة ضعفا بما أنها ستحرمها من التمثيلية داخل مجلس نواب الشعب.

واتهم حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد حزبي النهضة وقلب تونس بمساعيهما المحمومة لإقصاء خصومهما عبر الترفيع في العتبة الانتخابية.

صحبي بن فرج

الترفيع في العتبة يخدم حسابيا مصلحة حركة النهضة

أمين محفوظ

النهضة تريد أن تحكم من وراء الستار من دون الفوز بالغالبية

ودعا الحزب كافة القوى الديمقراطية ومكونات المجتمع المدني إلى الوقوف ضد تمرير تعديل القانون الانتخابي، ولفت إلى أن "المصادقة عليه تمت في غفلة من مكونات الساحة السياسية والمجتمع المدني، حيث استغل نواب حركة النهضة وحزب قلب تونس حالة الانتظار التي تعيشها البلاد في مسار تشكيل الحكومة".

كما حذرت منظمات المجتمع المدني من أن إدراج العتبة الانتخابية سيقضي على التنوع داخل البرلمان ويقصي المستقلين والأحزاب الصغيرة من المشهد. ودعت منظمات "شباب بلا حدود" و"المركز التونسي المتوسطي" و"أنا يقظ" و"شبكة مراقبون" و"مرصد شاهد" و"ائتلاف أوفياء" في بيان البرلمان إلى التريّث والتراجع عن مناقشة مقترح التعديل في جلسة عامة وترك المجال للوقوف على الثغرات والنقائص الموجودة في القانون الانتخابي في إطار مسار تشريعي تشاركي يجمع مختلف المتداخلين في العمليّة الانتخابيّة.

ويناقش البرلمان الثلاثاء تعديل القانون الانتخابي ومسألة إدراج العتبة الانتخابية من عدمها. ويرى مراقبون أن مصير التعديل رهن تصويت حزب قلب تونس.

وأشار الصحبي بن فرج إلى أن "قلب تونس سيحسم مصير العتبة".

غسان سلامة يستكمل فشله بالاستقالة

القاهرة – أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص بليبيا غسان سلامة استقالته، الاثنين، في خطوة تكشف الإقرار بفشله كمبعوث أممي في إدارة الحوار بين الليبيين وعجز البعثة الأممية عن إيجاد تسوية سياسية تنهي النزاع الدائر في البلد.

وقال مبعوث الأمم المتحدة ورئيس بعثتها للدعم في ليبيا، غسان سلامة، الاثنين، إنه طلب من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إعفاءه من منصبه، وعزا ذلك لأسباب صحية.

وأكد سلامة في تغريدة نشرها عبر حسابه على موقع تويتر قائلا: سعيت لعامين ونيف للمّ شمل الليبيين وكبح تدخل الخارج وصون وحدة البلاد. وعليّ اليوم، وقد عقدت قمة برلين، وصدر القرار 2510، وانطلقت المسارات الثلاثة رغم تردد البعض، أن أقرّ بأن صحتي لم تعد تسمح بهذه الوتيرة من الإجهاد. لذا طلبت من الأمين العام إعفائي من مهمتي آملا لليبيا السلم والاستقرار".

وتعرض سلامة لحملة انتقادات واسعة خلال الأيام الأخيرة وسط تشكيك من كلا الطرفين في ليبيا، في جديته وقدرته على حل الأزمة سياسيا.

وسعى سلامة لإطلاق ثلاثة مسارات عسكرية واقتصادية وسياسية لطرفي الصراع في ليبيا بموجب مخرجات مؤتمر برلين الذي عقد في التاسع عشر من شهر يناير الماضي، ولكنّ عقد اجتماع للمسار العسكري في جنيف، الشهر الماضي، لم يتمخض عن نتائج ملموسة.

كما جمع سلامة، الأسبوع الماضي، بين ممثلين عن طرفي الصراع الرئيسيين في ليبيا في جنيف لإجراء محادثات سلام، لكن ممثلين رئيسيين علقوا مشاركتهم في المحادثات.

واصطدمت جهود البعثة الأممية بتحريض تركيا حليفها رئيس حكومة الوفاق فائز السراج على رفض الحوار والتمسك بخيار التصعيد وخرق الهدنة، الأمر الذي قاد إلى انهيار المفاوضات الأممية الأخيرة ونسف جهود السلام.

وأجّج التدخل التركي الوضع في ليبيا أكثر عندما بدأ أردوغان بإرسال المرتزقة والإرهابيين من داعش والقاعدة لتنفيذ مخطط نشر الفوضى في ليبيا دعما لحكومة الوفاق، سبقه إعلان الطرفين توقيع اتفاقية عسكرية تنتهك السيادة الليبية وتهدد أمن المتوسط.

من جهته، اشترط البرلمان الليبي الجلوس على طاولة الحوار بتنفيذ مجموعة من الشروط أبرزها حل الميليشيات وطرد المرتزقة السوريين والقوات التركية من العاصمة طرابلس. كما حمل نواب مسؤولية تعليقهم المشاركة في محادثات جنيف إلى أسلوب البعثة الأممية في اختيار المشاركين.

أي مشروع لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا
ص9

الجزائر تفتعل أزمة مع المغرب بمقاطعة مؤتمر مراكش

محمد ماموني العلوي

الجزائر – خفضت الجزائر مستوى تمثيلها في المؤتمر الوزاري الثامن "للحوار 5 + 5" حول الهجرة والتنمية، الذي احتضنته مراكش، الاثنين، إلى أدنى حد بإرسال موفد من وزارة الخارجية، بعد تخلف وزير خارجيتها صبري بوقادوم عن الاجتماع الذي حضره وزراء عدد من ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية.

ورغم أهمية المؤتمر الوزاري إقليميا ودوليا ارتأت الجزائر أن تتخلف عن هذه المائدة المستديرة لاعتبارات سياسية، حيث قاطع وزير خارجيتها المؤتمر.

ويعد حوار 5 + 5 ، الذي تم إرساؤه عام 1990، بمثابة منتدى شبه إقليمي بين بلدان حوض المتوسط، ويجمع هذا الفضاء عشرة بلدان هي المغرب والجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس وإسبانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال.

وحسب مراقبين، يكشف تغيّب بوقادوم عن امتعاض الجزائر من كل نشاط يحتضنه المغرب على أرضه، إضافة إلى ما حققه المغرب من مكاسب دبلوماسية في الآونة الأخيرة في نزاع الصحراء. وزاد من امتعاض القيادة الجزائرية استمرار فتح دول أفريقية لقنصليات لها في كبرى مدن الصحراء المغربية. وعلق وزير الخارجية الجزائري صبري بوقادوم، على موقف بعض الدول الأفريقية التي فتحت قنصليات لها في مدينة العيون المغربية، بالقول إن "الجزائر كانت تأمل أن تفتح (هذه الدول) سفارات في الرباط".

واعتبر مراقبون هذا التصريح بعيدا عن المنطق واللياقة الدبلوماسية كون تلك الدول لها سيادتها أولا، وثانيا، لأن هذه الدول لها تمثيلية دبلوماسية بالرباط، كما أن فتح قنصلياتها العامة بالأقاليم الجنوبية يعود لاعتبارات تجارية واقتصادية نظرا لأهمية المنطقة بالنسبة لأفريقيا.

وقاطع وزير خارجية الجزائر مؤتمر مراكش، وربط مراقبون بين عدم حضور بوقادوم مؤتمر 5+5 بمراكش، بالتواطؤ الذي تقوم به القيادة الجزائرية ضد أي إشعاع للمغرب على المستوى الدولي كونه يفسح المجال واسعا للتعرف على الإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها المملكة شمالا وجنوبا في ظل الأمن والاستقرار، اللذين تنعم بهما البلاد خصوصا بالأقاليم الجنوبية.

وفي هذا السياق كشف وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، عن وجود وثائق رسمية لدولة جارة (الجزائر) تدعو من خلالها الدول إلى عدم المشاركة في "منتدى كرانس مونتانا"، في الفترة بين 18 و21 مارس الجاري، متحديا في ندوة صحافية مشتركة مع سفير جمهورية جيبوتي بالمغرب، إبراهيم بليه دو عله، عقب افتتاح قنصلية عامة لجيبوتي بالداخلة، أن "المنتدى سينعقد بالداخلة وسيعرف نفس النجاح لأن منطق المغرب دائما هو منطق بناء".

ويستضيف المنتدى العالمي، المخصص لشؤون أفريقيا والتعاون جنوب-جنوب، في دورته السادسة، أكثر من ألف مشارك من مستوى رفيع.

> ما زاد امتعاض الجزائر استمرار فتح دول أفريقية قنصليات لها في كبرى مدن الصحراء المغربية

وأوضح رئيس المنتدى، جان بول كارتيرون، بأن النسخة السادسة ستعرف حضور شخصيات وازنة وفاعلة دوليا، حيث ستكون مدينة الداخلة جنوب المغرب محط أنظار العالم بأسره، معتبرا أن المنتدى سيحرص هذا العام على فتح النقاش والتفكير حول النموذج الجديد لتنمية القارة الأفريقية، وتحقيق اندماج أفضل بين مكونات القارة الأفريقية. ويساهم منتدى كرانس مونتانا، بشكل واضح، في إشعاع جهة وادي الذهب عموما ومدينة الداخلة خصوصا، كما ساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجهة، حيث أضحت مدينة الداخلة محورا للعلاقات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومركزا لمنهج متجدد للتعاون بين جميع الدول الأفريقية وذلك عبر تعزيز الانفتاح على التعاون جنوب -جنوب.

ولفت ناصر بوريطة إلى أن العاهل المغربي الملك محمد السادس أكد أن المغرب لن يظل مكتوف الأيدي وسيواصل تعزيز التنمية في الأقاليم الجنوبية من جهة، وتعزيز القبول الدولي بمغربية الصحراء.

ومن جهة ثانية، أضاف في هذا الإطار أن" مغربية الصحراء هي بمثابة قطار يمشي في إطار مسار أخذ طريقه باعتراف دولي".

ولا يعير المغرب اهتماما بالغا لمناورات خصوم وحدته الترابية، ويسعى إلى تحقيق أهدافه عبر إستراتيجية بعيدة المدى.

ويتوقع مراقبون أن فتح باب الأقاليم الجنوبية لن يقف أمام قنصليات دول أفريقية وعربية بل ستتعداه إلى دول أوروبية ومن أميركا اللاتينية، ما يجعل المنطقة قبلة استثمارية ذات إشعاع دولي ومحلي.

إشعاع مغربي